مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية
King Faisal Center for Research and Islamic Studies

مجلة الدراسات اللغوية

المجلد الثامن والعشرون – العدد الأول (محرم – ربيع الأول ١٤٤٧هـ / يوليو – سبتمبر ٢٠٢٥م)

فصلية محكمة تعنى بدراسة النحو والصرف واللغويات والعروض

- ما قرئ بالمصدرية والفعلية في القراءات السبع المتواترة
  دراسة نحوية تحليلية
- (الحال) عند الكوفيين:
  دراسة في المصطلح والمدلول
- ظاهرة قوة العامل وضعفه في الدرس النحوي العربي
  دراسة تحليلية
- مظاهر الدلالة المركزية والدلالة الهامشية
  قراءة تحليلية في الكتاب لسيبويه
- رسالة في قولهم: (ليسَ الطِّيبُ إلا المسْكُ)
  لشهابِ الدينِ الخَفاجِي (ت ١٠٦٩هـ) دراسةً وتحقيقاً
- كشاف مجلة الدراسات اللغوية
  (المجلد السابع والعشرون)

مجلة الدراسات اللغوية

رئيس التحرير
تركي بن سهو العتيبي

مدير التحرير
عبد العزيز بن علي الغامدي

فصلية محكمة تصدر عن مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية

المجلد الثامن والعشرون - العدد الأول
(محرم - ربيع الأول ١٤٤٧هـ / يوليو - سبتمبر ٢٠٢٥م)

ترخيص وزارة الإعلام: ٤٧٠٩/أ/د
ردمد: ١٣١٩-٨٥١٣ الإيداع: ٢٠/٩٨٢

المحتويات

- ما قرئ بالمصدرية والفعلية في القراءات السبع المتواترة
  دراسة نحوية تحليلية
  إبراهيم بن سعيّد هليل الشمري — ٥
- (الحال) عند الكوفيين - دراسة في المصطلح والمدلول
  آلاء بنت منصور بن صالح اليوسف — ٤٣
- ظاهرة قوة العامل وضعفه في الدرس النحوي العربي - دراسة تحليلية
  مدحت يوسف السبع — ١١٧
- مظاهر الدلالة المركزية والدلالة الهامشية
  قراءة تحليلية في الكتاب لسيبويه
  فاطمة بنت عبد العزيز العثمان — ١٧٣
- رسالة في قولهم: (ليسَ الطِّيبُ إلا المسْكُ)
  لشهابِ الدينِ الخَفاجِي (ت ١٠٦٩هـ) دراسةً وتحقيقاً
  إبراهيم بن ناصر بن محمد الشقاري — ٢٣٧
- كشاف مجلة الدراسات اللغوية (المجلد السابع والعشرون)
  مصباح محمد مصباح — ٢٨٩

عنوان المراسلة

مجلة الدراسات اللغوية
ص.ب ٥١٠٤٩ الرياض ١١٥٤٣ المملكة العربية السعودية - ناسوخ ٤٦٥٩٩٩٣
Journal of Linguistic Studies
P.O. Box 51049 Riyadh 11543 Saudi Arabia - Fax:4659993
البريد الإلكتروني
Arabic1433@kfcris.com Arabic1433@gmail.com

هيئة التحرير:

سيف بن عبد الرحمن العريفي
عبدالرحمن بن محمد العمار
فريد بن عبد العزيز السليم

الهيئة الاستشارية للتحرير:

- **إبراهيم بن سليمان الشمسان** ..... أستاذ النحو في جامعة الملك سعود.
- **إبراهيم بن صالح الحندود** ..... أستاذ النحو في جامعة القصيم.
- **بدر بن محمد الجابري** ..... أستاذ النحو في الجامعة الإسلامية.
- **سعد عبدالعزيز مصلوح** ..... أستاذ اللسانيات في جامعة الكويت.
- **عبدالرزاق بن فراج الصاعدي** ..... أستاذ علم اللغة في الجامعة الإسلامية.
- **عبدالله صالح بابعير** ..... أستاذ النحو في جامعة حضرموت.
- **عياد بن عيد الثبيتي** ..... أستاذ النحو في جامعة أم القرى.
- **فايزة بنت عمر المؤيد** ..... أستاذ النحو في جامعة الإمام عبدالرحمن الفيصل - الدمام.
- **محمد بن يعقوب تركستاني** ..... أستاذ علم اللغة المتفرغ.
- **محمودأحمد السيد نحلة** ..... أستاذ العلوم اللغوية في جامعة الإسكندرية.
- **مسعود صحراوي** ..... أستاذ اللسانيات في جامعة الأغواط بالجزائر.

ضوابط النشر:

١- أن يكون البحث ضمن اختصاصات المجلة، وهي الدراسات النحوية والتصريفية واللغوية واللسانية والعروضية.

٢- أن يكون البحث متسماً بالأصالة، وفيه جدة وابتكار.

٣- ألا يزيد البحث على خمسين صفحة متضمناً ملخصاً له.

٤- إرسال نسختين من البحث إحداهما بصيغة Word والأخرى بصيغة pdf على بريد المجلة المذكور على غلاف المجلة.

٥- ألا يكون البحث منشوراً، أو مستلاً من عمل علمي سابق، أو مقدماً للنشر في مجلة أخرى.

٦- دقة التوثيق والتخريج، وأن تكون هوامش كل صفحة أسفلها.

٧- أن يكون البحث مذيلاً بالمراجع كاملة البيانات.

٨- أن يكون البحث باللغة العربية.

٩- يلتزم الباحث بمراجعة بحثه وتصحيحه من الأخطاء اللغوية والكتابية بعد قبوله.

١٠- البحوث المقدمة للنشر ما لم ترد من المحكمين والمقبولة والمنشورة لا يجوز نشرها بغير إذن سابق من المجلة.

كل ما ينشر في المجلة يعبر عن رأي كاتبه

البحوث والدراسات

ما قرئ بالمصدرية والفعلية في القراءات السبع المتواترة
دراسة نحوية تحليلية

إعداد:

إبراهيم بن سعيّد هليل الشمري

الأستاذ المشارك في جامعة حائل

قسم اللغة العربية

• **الـملخص** :

ينـصرف الذهـن عـادة في قضايـا الـــمصدر وارتباطـه بالفعـل إلى الاشـتقاق أو الإعـمال والنيابـة أو التعـدي واللـزوم، ولا يـكاد يخـرج عـن هـذه النظـرة القـاصرة؛ إذ الناظـر في الإشـكالات الـــمتعلقة هنـا يجـد أبعـاداً كـبرى تتعلـق بهـذه القضيـة، فالبحـث يقـف عـلى مظاهـر التداخـل اللفظـي والـدلالي والاشـتقاقي بـين الفعـل والـــمصدر، ومعرفـة أهـم الفـروق الدقيقـة بـين الفعـل الـــمصدر والحـدود الفاصلـة بينهـما دلالـة وصيغـة وإعـمالاً، وانعـكاس ذلـك عـلى قـراءتي الـــمصدرية والفعليـة.

الكلمات الـمفتاحية : الـمصدر. الفعل. القراءات القرآنية.

*****

المقدمة :

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيد الأنبياء وعلى آله وصحبه أجمعين وعلى من تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

وبعد فإن دراسة المصدر والفعل تبدو للقارئ - ما لم يُعمل النظر - دراسة مستهلكة نظراً لشيوع هذين المفهومين، لكن سرعان ما يجد أن تحت كل من هذين المفهومين إشكالات وقضايا جديرة بالبحث والاستقصاء، ويحسن هنا رفع التباسين قد يردان على ذهن القارئ، أولهما أنَّ طبيعة البحث أملتْ عليَّ عدم ذكر التعريفات اللغوية للمصدر والفعل، بل تناولت دلالتهما وتعريفهما عند النحاة فحسب، ومردُّ ذلك أن في ذكر التعريفات إطالة قد تنعكس سلباً على حجم البحث، كما أن الجمهور المستهدف بالبحث معلومة عنده هذه التعريفات ولا تضيف له كثيراً، أما الالتباس الثاني الذي أودُّ رفعه فهو أنني لا أنوي التوسع في تناول الإشكال المتعلق باشتقاق المصدر والفعل، والباعث على ذلك أن هذا الإشكال - فيما يبدو لي - مستهلك يصعب تقديم ما هو جديد بخصوصه أو فَضّه إشكالياً مما جعل تناوله مجملاً أقرب إلى روح المنهج.

ورفع هذا الالتباس يقتضي التأكيد على أن الدراسة ليست معنيّة بموضوعات من قبيل موقف النحاة من القراءات والاستشهاد بها والقراءات الشاذة ورَدِّ القراءات وقبولها، إلا بقدر ما يسمح به التمهيد، إنما هي دراسة لقضية محددة هي قراءة الفعلية والمصدرية ولم يكن الغرض من هذه الدراسة استقصاء جميع الآيات التي قرئت بالفعل والمصدر وإنما المقصود بيان الأثر المترتب على ورود القراءتين.

وتنبع أهمية هذا الموضوع من عدة أمور يمكن إجمالها في الآتي:

١- أنه يتعلق بالقرآن الكريم من خلال دراسة أوجه القراءة الواردة بالفعلية والمصدرية.

٢- أنـه يتنـاول إشـكالاً نحويـاً ذا أهميـة، وهـو العلاقـة بـين الاسـميّة والفعليـة، ومسـتويات التداخـل بينهـما، ونقـاط التمايـز انطلاقـاً مـن العلاقـة بـين الـمصدر والفعـل.

٣- أن البحـث يحـاول تقديـم دراسـة خصائـص الاسـميّة والفعليـة كـما تعكسـها سـمات الفعـل والـمصدر، اعتـماداً عـلى التوجيهـات النحويـة في قـراءة الـمصدرية والفعليـة.

وقد دفعتني لاختيار هذا الـموضوع جملة من العوامل ممثلة في الأسباب الآتية:

١- جدة الـموضوع، إذ لم تُتناول العلاقة بين الفعل والـمصدر في ضوء القراءات القرآنيـة أو يفـرد لهـا بحـث مسـتقل، إذ كان تَوجّهـي في الأصل دراسـة أوجه القـراءات في قراءات ﴿مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ ۝٤﴾ الفاتحة:٤، ومـا يتعلق بالوصفية والـمصدرية – وهـذه الآيـة جديـرة بأن تفرد ببحـث –فنبهني أحـد الفضلاء مشـكوراً إلى أن دراسـة الـمصدرية والفعلية أجدى وأجدر.

٢- أن لهـذا الـموضوع ارتباطـاً بفكـرة تمثـل اهتمامـاً خاصـاً لي، وهـي العلاقـة بـين الـمصدر والفعـل.

وتنحـصر حـدود البحـث في تنـاول العلاقـة بـين الـمصدر والفعـل مـن خـلال دراسـة الآيـات القرآنيـة التـي وردت فيهـا قـراءة الفعليـة وقـراءة الـمصدرية، فهـو بهـذا محـدد الوجهـة بدراسـة هـذه العلاقـة حـصراً بـشرط ورود هذيـن الوجهـين ضمـن القـراءات السـبع الـمتواترة.

وتهدف هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية:

- الوقـوف عـلى مظاهـر التداخـل اللفظـي والـدلالي والاشـتقاقي بـين الفعـل والـمصدر.
- معرفـة أهـم الفـروق الدقيقـة بين الفعل والـمصدر والحـدود الفاصلـة بينهما دلالـة وصيغـة وإعـمالاً، وانعـكاس ذلـك عـلى قـراءتي الـمصدرية والفعليـة.

كما تسعى الدراسة للإجابة عن التساؤلات الآتية:

ما طبيعة العلاقة بين المصدر والفعل ؟ وهل هي قائمة على مبدأ التفاضل أم على أساس التكامل؟ وما آثار ذلك في قراءة المصدرية والفعلية ؟

والبحث مكون من شقين؛ الشق النظري تناولت فيه المصدر مفهوماً ودلالة وإعمالاً، كما تناولت مهاداً للصلة بين النحو والقراءات، ثم الشق التطبيقي وقد سعيت فيه لبيان مدى انعكاس القضايا النظرية على الشق التطبيقي الذي تناولت فيه أربع آيات قرآنية قُرئت بالفعلية والمصدرية قراءة سبعية متواترة، مراعياً في تناول هذه الآيات معيار ترتيب ورودها في المصحف، والتوجيهات النحوية لكل قراءة، وأوجه الترجيح، ومستندات كل قراءة، ثم ختمت بخاتمة أجملت فيها نتائج الدراسة، وأهم التوصيات.

صلة النحو بالقراءات القرآنية:

يظهر حجم الصلة بين النحو والقراءات القرآنية في أنّ القراءات بمختلف أوجهها كانت أهم مصادر المادة اللغوية التي استقى منها النحاة أسسهم وبنوا أقيستهم، وتظهر هذه الصلة في عناية النحاة الأوائل بالقراءات القرآنية بوصفها أهم مصدر للاحتجاج؛ فـ«القراءة لا تخالف لأنها السنة»[1]، وهنا لا بد من تحديد معنى القراءة صحة وشذوذاً، ذلك أنَّ القراءة الصحيحة هي ما توفّر فيها صحة السند، وموافقة الرسم العثماني ولو احتمالاً، والتزام وجه من وجوه القياس اللغوي، أما القراءة الشاذة فهي التي خلت من الضوابط المشترطة في المتواترة، والإجماع منعقد على أن القراءات المتواترة محصورة في القراءات العشر.

ومما يؤكد اتصال العرى بينهما أن بعض النحاة الأوائل كانوا هم من جملة القراء الذين اتفقت الأمة عليهم كأبي عمرو بن العلاء قارئ البصرة، والكسائي صاحب الكوفة، وتزداد الصلة بين القراءات والنحو تواشجاً إذا علمنا أن من ضوابط القراءة

(١) انظر: الكتاب ١/ ١٤٨.

الـمتواترة التي بها تنال القراءة قرآنيتها موافقتها لوجه من أوجه العربية، فموافقة النحو ركن من أركان صحة القراءة، وقد صنف ابن مجاهد القراء في مقدمة كتابه انطلاقاً من معياري معرفة العربية وصحة السند فجعل القارئ العارف بالعربية أعلاهم شأناً، وفي هذا دلالة على متانة الصلة بين الـمجالين [1]، وهنا يجب الانتباه إلى أمر ذي بال وهو أن النحاة في تعاملهم مع القراءات القرآنية كانوا فريقين[2]:

فريق أثريّ يتعامل مع القراءة انطلاقاً من حجيّتها وصحة سندها دون إخضاعها للأقيسة النحوية.

والفريق الثاني قياسي تعامل مع القراءات بموقف انتقائي على أساس موافقتها للأقيسة النحوية، وهنا يظهر اهتمامهم بالقراءات الشاذة التي قد يكون بها بعض وفاقٍ للأقيسة النحوية في وجه من وجوهها، ذلك أنهم في تناولهم لهذه القراءات انطلقوا من معيار لغوي صرف، ومن أمثلة ذلك أنهم أحياناً يقدمون القراءة غير السبعية أو الشاذة على قراءة الجمهور إذا كان فيها وجه أقيس من جهة العربية، وهذا ما نقله سيبويه عن الخليل في أن الـمعطوف على الـمنادى الـمضموم الأقيس فيه الضم ومثل لذلك بقراءة الأعرج «يا جِبالُ أوبي معه والطيرُ». فرفع[3]، وترجيح القراءة الشاذة التي اشتملت على الحسن أو الأكثر أو الأقيس من وجوه العربية على غيرها من قراءة الجمهور نجده عند الفراء كثيراً[4]. وهذا الفريق يتفاوت في مستوى إخضاع القراءات للأقيسة، فأغلبهم لا يردّون القراءة بمجرد مخالفتها للأقيسة بل يوجهونها ويحملونها على وجه مناسب، وهذا يمثله جمهور النحاة كسيبويه وغيره، كما أن قوة

(١) انظر: السبعة في القراءات ص ٧.

(٢) انظر: موقف النحاة من القراءات القرآنية حتى نهاية القرن الرابع الهجري ١١١.

(٣) انظر: الكتاب ٢/ ١٨٧.
ذكرها ابن خالويه في مختصر الشواذ ص١٢٢، ونسبت هذه القراءة إلى الأعمش ويعقوب، والسلمي وغيرهم.

(٤) انظر: معاني القرآن للفراء١/ ١٠٢، ٢٠٠، ٢/ ١٤٨، ٢٤٧، ٢٩٩، ٣٠٥. وعند ابن حني في الـمحتسب أيضاً.

الوجه النحوي لا يكفي عندهم لإثبات القراءة وصحتها؛ لأن جهة ذلك السند والتوقيف، قال سيبويه: «وقد قرأ أناس: «والسارقَ والسارقةَ» و «الزانيةَ والزانيَ»، وهو في العربيّة على ما ذكرت لك من القوَّة. ولكن أَبَتِ العامَّةُ إلاّ القراءةَ بالرفع»[1].

ومن النحاة من يبالغ في إخضاع القراءات للأقيسة النحوية ولو تطلّب منه ردّ ما خالف القراءة الصحيحة المتوترة وإنكارها والطعن فيها؛ وذلك عائد إلى عدم استيعابهم لأمثلتها من الأساليب الأخرى، وكذا لعدم جمعهم لها والاعتماد عليها في مراحل بناء قواعد اللغة الأولى، فلما جمعت واستوعبت قبلت عند النحاة المتأخرين[2]، وهذا ما يعرف بظاهرة تلحين النحاة للقراء، ولا أوافقهم على جعل هذا التلحين صفة بارزة لنحاة البصرة؛ لأنه صدر من بعض علماء الفريقين.[3]

والذي أراه سبباً في ردهم لتلك القراءات كونهم أخضعوها لمقتضيات القياس وقواعده التي تقبلها مذاهبهم، فكان الرد لأسباب وأسس مذهبية.

وفي المقابل فإنّ لأئمة القراءة أسسهم وقواعدهم في صحة القراءة وإثباتها، وهي قواعد تستند إلى الرواية وصحة السند لا إلى الأقيسة النحوية وحدها.

وقال الداني: «وأئمة القراءة لا تعمل في شيء من حروف القرآن على الأفشى في اللغة، والأقيس في العربية، بل على الأثبت في الأثر، والأصحّ في النقل، والرواية إذا ثبتت لا يردّها قياس عربية ولا فشوّ لغة؛ لأن القراءة سنّة متّبعة يلزم قبولها والمصير إليها»[4].

(١) انظر: الكتاب ١/ ١٤٤.

(٢) انظر: قراءة أمير المؤمنين علي بن أبي طالب – رضي الله عنه – دراسة نحوية – مجلة الدراسات القرآنية ع ٣ –١٤٢٩هـ، ص ٣٣٦.

(٣) بل لكل مذهب نصيب من تلحين القراء، ومن أمثلة ذلك ما ذكره الكسائي والمبرد والفراء والزمخشري وغيرهم، وآراؤهم في تلحين بعض القراءات مشتهرة في كتب القراءات والتفاسير، والأبحاث كثيرة في هذا الموضوع. انظر: معاني القرآن للفراء ٢/ ١٠٠، الحجة في القراءات السبع ٩٣، الكشاف ٢/ ٢٥١، النشر ١٤٤.

(٤) انظر: جامع البيان ٢/ ٨٦٠.

وخلاصة الأمر أن وشائج الصلة بين القراءة والنحو ليس بمقدور أحد إنكارها أو إغفالها، فقرآنية القراءة تقتضي موافقة وجه من أوجه القياس، وإن كان المعول عليه في إثباتها أمراً توقيفياً يتعلق بصحة السند، وبهذا نستنتج أن هذه الأركان التي بها تتحقق أركان القراءة متداخلة بحيث يستحيل أن تتحقق للقراءة صحة السند دون تحقق الركنين الآخرين وهما: موافقة الرسم – ولو احتمالاً – وكونها على وجه من أوجه العربية.

الـمصدر: الدلالة والإعمال:

إن الناظر في الدرس النحوي يجد العلاقة بين الفعل والمصدر علاقة وطيدة، سواء أكانت على مستوى الاشتقاق أو الإعمال أو الدلالة، ولعل هذا ما سوّغ مجيء أحدهما في موضع الآخر، ونحن هنا سنتناول العلاقة بينهما من زاوية أحسب أن النحاة لم يعطوها ما يكفي، وهي زاوية الإعمال والدلالة، فالذي يطالع كتب النحاة يلحظ عنايتهم بمسألة الاشتقاق التي كانت الأولوية لديهم ثم الإعمال بدرجة أقل، وانطلاقاً من هذا سيكون التناول للعلاقة بين المصدر والفعل محصوراً في مسألتي الإعمال والدلالة:

إن دلالة المصدر على الحدث أمر لم يكن موضع خلاف بين النحاة، فسيبويه يسميها أسماء الأحداث، والحدث والحدثان[1]، إلا أن دلالة المصدر على الزمن هي التي كانت مثار خلاف بينهم، وتحرير محل النزاع في المسألة أنهم يجمعون على أن عنصر الزمن عنصر قارّ في المصدر، وإن اختلفوا في مستوى دلالة المصدر عليه وطبيعة ذلك، بين من يرى دلالة المصدر على الزمن دلالة التزامية لا تستحق الذكر، إذ هو لا يدل على زمان البتة، ومن يرى أن دلالة المصدر على الزمان دلالة لا يمكن إغفالها، إذ هي من صميم دلالاته ولكن الزمن فيه مقدر أو مجهول، وهنا أشار ابن الخباز إلى هذا بقوله: «وقال بعضهم: إنما أتى بقوله: (وزمان مجهول) ليفصل المصادر

(١) انظر: الكتاب ١ / ١٢، ٣٤، ٣٦.

مـن الأفعـال، لأن النوعـين مشـتركان في الدلالة عـلى الحـدث، وينفصل الفعل بـأن زمان الحـدث معـه محصـل، وينفصـل الـمصدر بـأن زمـان الحـدث معـه مجهـول، ولا خفاء في أن الفعـل والـمصدر مـن لفـظ واحد»[١]، حسـب اختـلاف مصطلحـات النحـاة، وهذا الـرأي نجـده عنـد طائفة كبـيرة من النحـاة، يقدمهـم ابن جني الـذي راعى عنـصر الزمن في الـمصدر[٢]، وهـو عنـد ابـن الحاجـب «اسـم الحدث الجـاري عـلى الفعـل»[٣] إذ يعنى بالحـدث مـا كان قائماً بغيره سـواء صدر عنه كالـضرب، أو لم يصدر عنه كالطـول[٤]، ولعل عبـاس حسـن حـاول التوفيـق بين القولـين برأي تـردد فيـه لم يثبـت ولم ينفِ، فالـمصدر عنـده : «لا يـدل عـلى زمن مطلقـاً، وكذلك الـمصدر الـمؤول الذى يكون نتيجة سـبك الحـرف الـمصدري وصلتـه؛ فإنـه -وقد صار مصـدراً- لا يدل بنفسـه على زمـن مطلقاً، ولكـن تبقـى الدلالـة عـلى الزمـن ملحوظـة، ومسـتفادة مـن العبـارة الأصلية التي سـبك منهـا؛ فكأنـه يحمل في طيـه الزمن الـذي كان في تلـك العبـارة قبل السـبك...»[٥].

ومـرد الخـلاف حـول دلالـة الـمصدر عـلى الزمـن هـو سـعي النحـاة للتفريـق بـين دلالـة الـمصدر ودلالـة الفعـل، ذلـك أن اشـتراكهما في الدلالـة عـلى الحـدث يقتـضي افتراقـاً مـا عـلى مسـتوى الدلالـة لكـي يبقـى هنـاك خيـط فاصـل بـين الفعـل والـمصدر لئـلا يلتبسـا.

والـمتأمل فيـما سـبق يـرى أن دلالة الـمصدر سـواء أكانـت أحادية (الحـدث) أم ثنائيـة (الحـدث والزمـن) فهـي دلالـة نابعـة مـن معنـاه الاشـتقاقي، وهـو معنـى لا يدل عـلى زمـن محصـل[٦] فالـمصدر بطبيعتـه هـذه يصلـح لئـن يكـون دالاً عـلى الأزمنـة الثلاثـة وهـم في ذلـك مصيبـون، إذ عـلى أسـاس الاشـتقاق يتحـدد أمـران أولهـما:

(١) انظر: توجيه اللمع ١٦٦.
(٢) انظر: اللمع ٤٤.
(٣) انظر: الكافية لابن الحاجب ٤٠.
(٤) انظر: شرح الكافية للرضي القسم الثاني الـمجلد الأول ٧٠٣.
(٥) انظر: النحو الوافي ١/ ٤١٩.
(٦) انظر: الأصول لابن السرّاج ١/ ٣٧.

إشـكال الأصالـة الـذي بمقتضـاه يكـون الـمصدر – في أرجـح الأقـوال – الأصـل الاشـتقاقي للفعـل والوصـف، وثانيهـما : قضيـة الدلالـة.

وإذا كان معيـار الأصالـة الـذي هـو معيـار اشـتقاقي يجعـل مـن الـمصدر أصـلاً ومـن الفعـل فرعـاً، فـإن معيـار الإعـمال في مقابلـه ينقـض هـذا التراتـب بحيـث يجعـل مـن الفعـل أصـل الإعـمال والـمصدر تابعـاً للفعـل في إعمالـه، وبهـذا يكـون : «الـمصدر أصـلاً للفعـل في الاشـتقاق في أصـح القولـين، والفعـل أصـلاً للمصـدر في الإعـمال»[1].

ومـما يؤكـد فرعيـة الـمصدر مـن حيـث الإعـمال أنـه مختلـف عـن الفعـل في العمـل، إذ لا يعمـل الـمصدر فيـما قبلـه ولا يعمـل محذوفـاً ولا يضمـر فيـه الفاعـل، ولا يفصـل بينـه وبـين معمولـه، هـذه الفـروق وغيرهـا تحيلنـا لكـون عنـصر الاسـميّة في الـمصدر هـو الـذي جعلـه متأخـراً عـن الفعـل[2]، ومـما يؤكـد أصالـة الفعـل في العمـل وفرعيـة الـمصدر فيـه أن الـمصدر ينـوب عـن فعلـه، وهـي نيابـة –إذا دققنـا النظـر فيهـا – وجدنـا أن فيهـا تجلِّيـاً مـن تجليـات تبعيـة الـمصدر للفعـل إعـمالاً، كـما أن بهـا ملمحـاً مـن ملامـح التواشـج بـين الفعـل والـمصدر، بحيـث أمكـن لأحدهمـا أن يحـل محـل الثـاني دون إخـلال بتأديـة الـمعنى، وهـذا التواشـج يعـززه أمـران أولهما: أن الـمصدر مرتبـط بالفعـل صحـة واعتـلالاً، أمـا الثـاني فهـو أن الـمصدر أخـذ مـن سـمات الفعـل كونـه لا يُثنـى ولا يُجمـع، وسـنجد في الشـق التطبيقـي مـن هـذه الدراسـة أن وقـوع الـمصدر موقـع الفعـل والعكـس أمـر تبيحـه الصناعـة ومنقـول بالتواتـر الـذي لا يتطـرق إليـه الشـك مـن خـلال قـراءة الفعليـة والـمصدرية.

وإذا كان الـمصدر – كـما سـبق – دلالـة وعمـلاً فـإن الفعـل هـو «أمثلـة أُخـذتْ مـن لفـظ أحـداث الأسـماء، وبُنيـتْ لمـا مـضى، ولمـا يكـون ولم يقـع، ومـا هـو كائـن لم ينَقطـع. فأمـا بنـاء مـا مـضى فذَهَـبَ وسَـمِعَ ومَكُـثَ وحُمِـدَ. وأمـا بنـاء مـا لم يقـع

(١) انظر: الـمرتجل لابن الخشاب ٢٤٠.
(٢) انظر: شرح الـمقدمة الـمحسبة ٢/ ٣٩٥.

فإنّه قولك آمراً: اذهَب واقتُلْ واضرِبْ، ومخبراً: يَقْتُلُ ويَذهَبُ ويَضرِبُ ويُقْتَلُ ويُضرَبُ. وكذلك بناء ما لم يَنقطع وهو كائن إذا أخبرتَ. فهذه الأمثلة التي أُخذت من لفظ أحداث الأسماء، ولها أبنية كثيرة ستبيَّن إن شاء الله. والأحداث نحو الضَّرْبِ والحمد والقتل».[1]

وقد انتقدَ تعريف سيبويه هذا بعض اللغويين؛ لأنه مخلٌّ بضوابط التعريف من حيث كونه حاصراً للأفراد، فتعريف سيبويه هذا يصدق على الأفعال المتصرفة لا الجامدة التي لَمْ تُؤْخذ من مصادر.[2]

ويُرَدُّ على هذا الانتقاد «أنها كلّها مستوية في إفادة الزمان، ومعانيها متمايزة»[3] فتعريف سيبويه يتأسس على معيار الزمن، ودلالة الفعل على الزمن يستوي فيها المتصرف والجامد، وإذا كانت دلالة الفعل على الزمن مسلماً بها من غير خلاف، فدلالته على الحدث أقوى «لأنّ دلالة المادة أقوى من دلالة الصيغة، فكيف تجرد من المعنى الذي دلالته عليه أقوى، ويترك المعنى الذي دلالته عليه أضعف!»[4]، وإن اعترض بعض شراح الجمل على أبي القاسم في تعريفه للفعل؛ لأنه لم يذكر إلا الماضي والمستقبل وأهمل الحال (الحاضر)، فقد أجيب عنه بأن الماضي له بِنْيةٌ تخصه، والمستقبل له بنيتان، فلما رأى هذا اللفظ كافياً في تحديد رسم الفعل لم يحتج إلى ذكر الحال[5].

فعلى هذا فلا فرق بين المتصرف والجامد من حيث دلالتاهما على الحدث والزمان، وهذا أمر ما كان له أن يغيب عن وعي سيبويه وهو يضع تعريفاً للفعل، فالجمود بهذا المعنى مفهوم صرفي يتعلق بالاشتقاق وليس مفهوما نحوياً دلالياً.

(١) انظر: الكتاب ١/ ١٢.
(٢) انظر: الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائله ١/ ٥٠.
(٣) انظر: تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد ٣/ ١٧٣.
(٤) انظر: السابق ٣/ ١٧٤.
(٥) انظر: الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل لابن السيد البطليوسي ص ٦٦، البسيط لابن أبي الربيع ١/ ١٦٧، شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٩٥.

وهنا نستنتج جملة أمور أهمها أن دلالة الفعل على الحدث دلالة مقترنة بالزمن، سواء أكان هذا الزمن ماضياً أم حاضراً أم مستقبلاً، «فالحاجة الداعية إلى الأفعال هي تخصيص الحدث بزمان»[1] وقد علل الرضي ذلك بقوله: «وهكذا حال الفعل: «فيه معنى المصدر مع زيادة أحد الأزمنة التي هي الغرض من وضع الفعل» مبيناً أن في قولك «لزيد ضربٌ مقصود نسبة الضرب لكنهم طلبوا بيان زمان الفعل على وجه أخصر»[2].

كما نستنتج أيضاً فرعية الفعل من حيث الاشتقاق، وهذا ظاهر قول سيبويه: «أخذت من لفظ أحداث الأسماء».

ولا بد للوقوف على دلالة الفعل من الإشارة إلى أن النحاة متفقون على كونه دالاً على حدث وزمن، فـ«دلالة الأفعال دلالتان، دلالة الزمان ودلالة الحدث، فدلالة الزمان من نفس الصيغة، ودلالة الحدث من نفس اللفظ»[3] وإن اختلفوا في تحديد طبيعة هذا الاقتران هل هو لازم أم غير ضروري إذ «الفعل لم يوضع دليلاً على الاقتران نفسه، وإنما وضع دليلاً على الحدث المقترن بالزمان، والاقترانُ وُجد تَبَعاً»[4].

فدلالة الفعل على الحدث والزمن معاً مطابقة، ودلالته على الحدث وحده تضمّن، ودلالته على الزمن وحده مثار نقاش هل هي تضمن أم التزام؟[5].

والفعل فيه إحالة على المصدر لفظاً، فهو بهذا يدل على المصدر دلالة لفظية، والتي هي أقوى الدلالات، أما دلالته على الزمن فهي صناعية، إذ يدل عليه بالصيغة ودلالته على الفعل دلالة معنوية، وبهذا ندرك وشائج الصلة

(١) انظر: الغرة لابن الدهان – رسالة دكتوراه – عبد العزيز العبيدان ٩٩.
(٢) انظر: شرح الكافية للرضي ق٢ م١ص ٧٠٤.
(٣) انظر: شرح المقدمة المحسبة لابن بابشاذ ١/ ١٩٣.
(٤) انظر: شرح المفصل لابن يعيش ٧/ ٦.
(٥) انظر: المقاصد الشافية للشاطبي ٣/ ٢١٤.

بين المصدر والفعل، فهما متحدان من حيث الصيغة عدد الحروف وشكلها ونوعها، ويشتركان في الدلالة على الحدث وإن اختلفا في ذلك، إذ دلالة الفعل على الحدث مركبة من الحدث والزمن المحصل للفرق بينها وبين مصادرها[1].

الدراسة التطبيقية :

الآية الأولى : عَمِلَ، عَمَلٌ

قَالَ تَعَالى: ﴿قَالَ يَا نُوحُ إِنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ ۖ إِنَّهُ عَمَلٌ غَيْرُ صَالِحٍ ۖ فَلَا تَسْأَلْنِ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ ۖ إِنِّي أَعِظُكَ أَن تَكُونَ مِنَ الْجَاهِلِينَ ﴿٤٦﴾﴾ هود: ٤٦.

أولًا : أوجه القراءة :

قرأ جمهور القرَّاءِ : «إِنَّهُۥ عَمَلٌ غَيْرُ صَٰلِحٍ»، بالمصدرية[2].

وقرأ الكسائي: إِنَّهُۥ عَمِلَ غَيْرَ صَٰلِحٍ، فعلا ماضيا[3].

التوجيه الإعرابي:

على قراءة المصدرية يكون (عملٌ) مرفوعاً على أنه خبر إن.

وأما على قراءة الفعلية : فإن (عمِلَ) فعلٌ ماضٍ فاعله مستتر، و(غيرَ) مفعوله، أو صفة لمصدر محذوف.

ثانياً: توجيهات المعنى والإعراب :

في قراءة الاسميّة يكون المصدر «عمل» في الآية الكريمة خبراً، وهنا مسألة هي وقوع المصدر خبراً، فالمصدر هو الحدث المجرد فلا يخبر به عن اسم الذات، فوقوعه خبراً عن حدثٍ لا إشكال فيه، وإنما الذي يشكل هو وقوع

(١) انظر: الأصول لابن السرّاج ١/ ٣٦.

(٢) انظر: معاني القرآن للفراء ٢/ ١٧٢، جامع البيان للطبري ١٥/ ٣٤٦، معاني القرآن للأخفش ١/ ٣٨٣، السبعة ٣٣٤، الكشف عن وجوه القراءات ٥٣٠، المحرر الوجيز ٣/ ١٧٧، الدر المصون ٤/ ١٠٤.

(٣) انظر: جامع البيان ١٥/ ٣٤٨، إعراب القراءات السبع وعللها ٢٨٣.

الـمصدر خبراً عن جثة»[1] كما جاء في هذه الآية «وجعلت ذاته عملاً غير صالح» كما قال الزمخشري[2]، أو «أن الخبر إذا كان مغايراً للمبتدأ معنى فقد تقصد الـمبالغة بجعل العين نفس الـمعنى، أو بجعل الـمعنى نفس العين»[3]، وأما الإخبار بالـمصدر عن عين فعلى ثلاثة مذاهب: إما واقع موقع اسم الفاعل، وهو مذهب الكوفيين، وإما على حذف مضاف أي ذو عمل، وهو مذهب البصريين، وإما على جهة الـمبالغة وهو اختيار سيبويه[4]، «فإنما ساغ ذلك لأنه أراد الـمبالغة، وأن يجعله هو نفسه الحدث، لكثرة ذلك منه، والـمرة الواحدة هي أقل القليل من ذلك الفعل؛ فلا يجوز أن يريد معنى غاية الكثرة، فيأتي لذلك بلفظ غاية القلة»[5] وهذه الآراء مشتهرة في كتب النحاة، قال سيبويه: «وقالوا: معشرٌ كرمٌ، فقالوا هذا كما يقولون: هو رضا، وإنما يريدون الـمرضي، فجاء للفاعل كما جاء للمفعول. وربما وقع على الجميع.»[6]، ففي هذه الآية جعلوا العمل وصفا ذاماً على جهة الـمبالغة، واستبعد الألوسي تقدير الـمضاف لكيلا تفوت الـمبالغة الـمقصودة منه[7]، وألمح ابن جني إلى هذا بجعله من باب تجاذب الـمعاني والإعراب: «ومن تجاذب الإعراب والـمعنى ما جرى من الـمصادر وصفاً؛ نحو قولك: هذا رجلٌ دَنَفٌ، وقوم رضا ورجل عَدْلٌ. فإن وصفته بالصفة الصريحة قلت: رجل دَنِفٌ، وقوم مرضيون، ورجل عادل. هذا هو الأصل. وإنما انصرفت العرب عنه في بعض الأحوال إلى أن وصفت بالـمصدر لأمرين: أحدهما صناعي، والآخر معنوي».[8]

(١) انظر: الإخبار بالـمصدر – دراسة تحليلية تطبيقية ٤٢.
(٢) انظر: الكشاف ٢/ ١٠١.
(٣) انظر: تمهيد القواعد ٢/ ٩٥٤.
(٤) انظر: ارتشاف الضرب ٤/ ١٩١٩.
(٥) انظر: الخصائص ٣/ ١٩٢.
(٦) انظر: الكتاب ٤/ ٤٤.
(٧) انظر: روح الـمعاني ٦/ ٢٦٦.
(٨) انظر: الخصائص ٣/ ٢٦٢.

وهنا تكون (غير) صفة له، و(صالح) واقع موقع المضاف إليه، وأما مرجع الضمير[١] فمحتمل للأوجه الآتية: إلى الابن، أو إلى سؤال نوح - عليه السلام- الذي تضمنه النداء، أو إلى الركوب المتبادر من فعل الأمر اركب، أو عدمه، ولا شك أنَّ هناك ثراء من حيث تعدد احتمالات عود الضمير في قراءة المصدرية يعززه أن طائفة من المفسرين رجحوا قراءة المصدرية[٢] من حيث جريانها على معهود كلام العرب، وهو الإخبار باسم المعنى عن اسم المعنى، إضافة إلى أن الإخبار بالمصدر جارٍ أيضاً على سَنَنِ العرب اللغوية فـ«من مذاهب العرب للمبالغة إعطاء الأعيان حكم المصادر، وإعطاء المصادر حكم الأعيان»[٣].

أما على قراءة الفعلية فيحصل الإخبار عنه بالفعل على تقدير مصدر محذوف، وهو المصدر المؤكد للفعل (إنه عَمِلَ عملاً) حُذِفَ (عملاً) وناب عنه وصفه، ولا يكون مرجع الضمير في هذه إلا لابن نوح، ولعل المفسرين في ترجيحهم القراءة نحوياً استندوا إلى أصل لغوي مفاده أن ما ليس فيه تقدير أولى مما فيه تقدير، وهذه القاعدة تفرض أن يكون تقدير المصدر لفعله في هذه القراءة ذا أثرٍ في عدم القول برجحانه.

وهنا أمر يجب إيضاحه أن الطبري -رحمه الله- ذكر عند قراءة الفعلية قولاً يجب الوقوف عنده فقال: «ولا نعلم هذه القراءة قرأ بها أحد من قراء الأمصار، إلا بعض المتأخرين»[٤]، وأنكرها أبو جعفر النحاس في كتابه القطع والائتناف[٥]، وقد استدرك عليهما ابن عطية منبهاً على صحة الرواية وصحة القراءة مستدلاً ببعض القراءات المعضدة لها، ونبّه محمود شاكر على هذا مسهباً بعرض الروايات محاولاً جمع الأسانيد، وليس هذا مكان عرضها.[٦]

(١) انظر: الدر المصون ٦/ ٣٣٦.
(٢) انظر: جامع البيان ١٥ / ٣٤٦، المحرر الوجيز ٣/ ١٧٧.
(٣) انظر: أمالي ابن الشجري ١/ ١٠٤.
(٤) انظر: جامع البيان ٥/ ٣٤٦.
(٥) انظر: القطع والائتناف ٣٢٠.
(٦) انظر: جامع البيان ٥/ ٣٤٧. الهامش رقم ١.

فمـن أسـس ترجيـح الـمفسرين لقـراءة الـمصدرية أن مـا قـرئ بالفعـل – وإن كانـت جاريـة عـلى أسـلوب لغـوي معـروف – لا تسـلم مـن احتـمال اللبـس صناعـةً سـببه حـذفُ الـمصدر وقيـام وصفـه مقامـه، ومـا لا يتطرقـه احتـمال اللبـس أولى ممـا قـد يتطـرق لـه.

ويـزداد الأمـر إلحاحـاً إذا علمنـا أن مـن النـادر في كلام العـرب قولهـم : عمِـل غـير صالـح، بـل الجـاري عـلى ألسـنتهم هـو عـدم الحـذف فيقولـون عمـل عمـلاً غـير صالـح، وأوردهـا بعضهـم بجعلهـا قـراءة لعكرمـة[1].

أمـا في الـمعنى فـإن في قـراءة الـمصدرية مـن مراعـاة لمكونـات السـياق مـن حيـث تعـدد احتـمالات عـود الضمـير مـا لا يوجـد في قـراءة الفعليـة التـي حـصرت مرجـع الضمـير في أمـر واحـد، ومـما يشـهد لرجحـان قـراءة الـمصدرية في الـمعنى ما نقـل مـن قـراءة ابـن مسـعود[2]: (إنـه عمـل غـير صالـح أن تسـألني)، فترابـط السـياق واتحـاد مسـاق الـكلام مقتضيـان ترجيـح الوجـه الأول.

الآية الثانية : غَضَبَ، غَضِبَ

قَـالَ تَعَالى: ﴿وَيَـدْرَأُ عَنْهَا الْعَذَابَ أَن تَشْـهَدَ أَرْبَعَ شَـهَادَاتٍ بِاللَّهِ ۙ إِنَّهُ لَمِـنَ الْكَاذِبِينَ ﴿٨﴾ وَالْخَامِسَـةَ أَنَّ غَضَـبَ اللَّهِ عَلَيْهَا إِن كَانَ مِـنَ الصَّادِقِينَ ﴿٩﴾﴾ النور: ٨.

أوجه القراءة :

قرأ نافع (أن غَضِبَ اللهُ)، بالفعل، وقرأ الباقون (أنَّ غَضَبَ اللهِ) مصدراً.

وقبـل هـذه الآيـة لا بد لنـا أن نذكر قـراءات وأعاريب آيتين سـابقتين لهـا لارتباطها بالآيـات التي نحن بصـدد تناولها، وهي قولـه تعالى: ﴿فَشَـهَادَةُ أَحَدِهِمْ أَرْبَعُ شَـهَادَاتٍ﴾ النـور: ٦، قـرأ حفـص وحمزة والكسـائي (فشـهادة أحدهم أربـعُ شـهادات) بالرفع خبر الـمبتدأ شـهادة، وقرأ عامة القـراء (أربعَ) بالنصب على الـمصدر.

(١) انظر: جامع البيان ١٥ / ٣٤٦، الـمحرر الوجيز ٣/ ١٧٨.
(٢) انظر: الـمحرر الوجيز ٣/ ١٧٧، روح الـمعاني ٦/ ٢٦٩.

﴿وَالْخَامِسَةُ أَنَّ لَعْنَتَ اللَّهِ عَلَيْهِ إِن كَانَ مِنَ الْكَاذِبِينَ﴾ النور:٧ (الخامسة) الأولى بإجماع القراء قرئت بالرفع على الابتداء، أما (وَٱلْخَٰمِسَةَ أَنَّ غَضَبَ ٱللَّهِ) الثانية فقرأ حفص عن عاصم بالنصب إما على المصدر، أو على (أربع) في قوله تعالى: ﴿أَن تَشْهَدَ أَرْبَعَ شَهَادَاتٍ﴾ النور: ٨، وقرأ الباقون (والخامسةُ) بالرفع على الابتداء، والخبر ما بعده.

(أَنَّ غَضَبَ اللَّهِ عَلَيْهَا) على قراءة المصدر مضافاً، (أنَّ) وما بعدها اسمها المنصوب، وخبرها.

و (أنْ غَضِبَ اللهُ عَلَيْهَا) على الفعل بتخفيف أنْ واسمها محذوف، و(غَضِبَ) فعل ماض وفاعله لفظ الجلالة[1].

ثانياً: توجيهات المعنى والإعراب :

إن معرفة التوجيه النحوي لقراءتي المصدرية والفعلية والتوقف عند الأوجه الإعرابية للآيتين السابقتين مُعين للاهتداء إلى معانيها، ففي قوله سبحانه وتعالى (فشهادة أحدهم) الآية، وردت هذه الآية في المتواتر برفع (أربع) قرأ حفص وحمزة والكسائي (فشهادة أحدهم أربعُ شهادات) بالرفع خبر للمبتدأ (شهادةُ)، وقرأ عامة القراء (أربعَ) وبالنصب على المصدر أي: الواجب شهادة أحدهم أربع شهادات بالله، فالارتباط بين لفظ الشهادة في الآية ومعطوفه (والخامسة) وثيق مترابط، إذ وردت كذلك بالرفع والنصب تواتراً: قرأ الجمهور بالرفع، وقرأ غيرهم بالنصب، وتوجيه ذلك نحوياً يتمثل في أنها مبتدأ والخبر ما بعده، وذكر الزمخشري أنهم قرؤوا بنصب الخامستين[2]. وقال أبو حيان إن قراءة الجمهور

(١) انظر: الحجة لابن خالويه٢٦٠، معاني القراءات للأزهري ٢/ ٢٠٢، الكشف عن وجوه القراءات السبع لمكي ٢/ ١٣٤، شرح الهداية ٢/ ٤٤٠، حجة القراءات ٤٩٥-٤٩٦، الكشاف٣/ ٢١٦، المحرر الوجيز٤/ ١٦٦، البحر المحيط ٨/ ١٧.

(٢) انظر: الكشاف٣/ ٢١٦